المؤتمر العربي لدور المجتمع الدني في أجندة التنمية المستدامة 2030

قطر – أبريل/نيسان 21-20 2016

كلمة الشيخة حصة آل ثاني

المبعوث الخاص للأمين العام لجامعة الدول العربية لشؤون الإغاثة الإنسانية

كنت أشغل منصب المقرر الخاص للامم المتحدة المعني بشؤون الإعاقةحين تم تبني أهداف الألفية. وأذكر أنني حينها وبحكم طبيعة عملي، قدمت عددا من المداخلات والإقتراحات حول وجوب تضمن كل من الأهداف الثمانية إشارة خاصة تعنى بالأشخاص ذوي الإعاقات.

إنني اليوم وبدوري كمبعوث خاص للأمين العام لجامعة الدول العربية لشؤون الإغاثة الإنسانية، وما أشهده الآن من تعامل العالم مع واحدة من أشد الكوارث الإنسانية في تاريخنا الحديث؛ وأخذا بعين الإعتبار أن اللاجئين والنازحين هم محور تركيز عملي الحالي، أجد نفسي مرة أخرى في موقع أؤكد فيه على أن الأهداف الإنمائية المستدامة يجب أن تشمل وتعنى بملايين اللاجئين الفارين من الحرب ومناطق النزاع المسلح.

أدت الإنجازات العالمية في الـ 15 عاما الماضية إلى تحقيق عدد من اللأهداف الإنمائية للألفية. يمكنني القول بأن ما تم تحقيقه من إنجازات– لدى النظر إليها على المستوى العالمي – مثير للإعجاب.

على سبيل المثال:

- فيما يتعلق بالفقر، انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون على اقل من 1.25 دولار أمريكي يوميا من 47% إلى 15%
- إنخفضت نسبة سوء التغذية من 23.5% إلى 12.9%
- إنخفض عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس من 100 مليون إلى 57 مليون طفل
- وصلت نسبة تغطيت التلقيح ضد أمراض الطفولة إلى 84%، مما أدى إلى تقليص أعداد الوفيات لدى الأطفال من 13 مليون طفل تقريبا إلى 6 مليون

أعتقد بأنني قد أوضحت وجهة نظري ولا أحتاج للإستمرار بعرض المزيد من الأرقام والنسب، وهي أن الأهداف الإنمائية للألفية نجحت في تلبية غايتها على الصعيد العالمي. ولذلك، فإنه قد حان الوقت الآن لضمان المحافظة على الإنجازات المتعلقة بهذه الأهداف، وإستدامتها ورفع من مستوى تطبيقها.

هذا هو الغرض والغاية من الأهداف الإنمائية المستدامة الـ 17 والأهداف الفرعية (مقاصد الهدف) الـ 169 المرتبطة بها.

لكن، كما سبق وأشرت فإن نتائج اهداف الالفية هي على المستوى العالمي، وهناك تباين في النجاح على الصعيد الإقليمي والمحلي.

بالنظر إلى إقليمنا، أيها السيدات والسادة، ونتيجة للكوارث المتتالية التي أصابت وأثرت على كل جانب من جوانب الحياة من فقر إلى تغذية إلى تعليم، إلى وفيات الأطفال والأمهات، إلى الأمن، والمسكن، والصرف الصحي، والعناية الطبية، والكرامة الإنسانية... إلى آخر قائمة تطول.

لقد خسرنا أي إنجاز كان قد نتج عن تطبيقنا الأهداف الإنمائية للألفية نتيجة للحرب والنزاعات المسلحةالتي نجم عنها أعداد كبيرة من النازحين واللاجئين.

يجب علينا في ضوء هذه الظروف وفيما يتعلق بالكارثة الإنسانية والإنمائية المهولة التي توجهنا، إعطاء الأولوية لآليات تطبيق الأهداف الإنمائية المستدامة؛ علينا تطوير نظم توفير وإيصال الخدمات؛ وعلينا إحكام آليات الرصد؛ وعلينا كذلك إشراك المجتمع المدني في كل خطوة من هذه الخطوات بكل ما في الكلمة من معنى – وبذلك نؤسس شراكات حقيقية وعلاقات تعاون بين كافة المعنيين.

أصحاب السعادة

أيها السيدات والسادة

سوف آخذ بعد الوقت للحديث عن آليات رصد الأهداف الإنمائية المستدامة. ولكنني لن أتطرق إلى التفاصيل التقنية كونها متوفرة على مواقع الأمم المتحدة الإلكترونية. سوف أركز على أهمية الرصد لتحقيق ونجاح الأهداف.

وفرت لنا – نحن المعنيين على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي - مؤشرات وآليات رصد الأهداف الإنمائية المستدامة مرونة إضافية لتحديد أولوياتنا وقياس ما نجحنا بتحقيقه.

تعلم المجتمع الإنمائي نتيجة خبرته مع الأهداف الإنمائية للألفية على مدار 15 عام عددا من الدروس المهمة. واحدة منها أهمية وجود ومنذ البداية مؤشرات واضحة، ومفصلة ويمكن تحقيقها؛ ووجوب وضع أهداف لقياس التقدم في فترة التنفيذ.

استحدث المجتمع الدولي إطار مؤشرات شامل يغطي اهتمامات المعنيين. تم ذلك بالتعاون مع الآلاف من خبراء التنمية من منظمات الأمم المتحدة، وأكاديميين، والمجتمع المدني، والشركات، ودوائر الإحصاءات الوطنية حول العالم.

تشكل المؤشرات العمود الفقري لعملية الرصد من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة على الصعيد المحلي، والوطني، والإقليمي والدولي. سوف تساعد هذه المؤشرات على تحويل المعنيين، والسلطات المسؤولة، والناشطين على الأرض والمبتكرين في المجتمع المدني إلى أدوات يمكنها المساهمة في تطبيق الاستراتيجيات، والمشاريع والبرامج. إضافة إلى ذلك فهي سوف تساعد في توجيه عملية توزيع المصادر والتمويل. وسوف تكون أيضا بمثابة بطاقة تقرير لقياس النجاحات المحققة وتحديد مواقع الضعف، ولضمان المحاسبة والمسؤولية.

من المتوقع أن تركز عملية الرصد في هذه المرحلة على الصعيدالوطني. وسوف تكون كذلك متعلقة بموضوع معية (ثيمة)، سوف يقوم كل مجتمع معني بموضوع معين – مثلا الصحة، التعليم، التغذية،

المساواة بين الجنسين...إلخ – برصد مجال الخبرة الخاص بهم وتقديم تقارير الإنجاز وفقا للمعايير الخاصة بهم.

ولكن، فإنه من بالغ الأهمية الأخذ بعين الإعتبار أن المؤشرات تشكل رزمة متكاملة. وهذا يعني أن المساواة الجندرية هي هدف يمر عبر أهداف أخرى مرتبطة مثل الصحة، والتغذية، والبيئة الآمنة، والتعليم. وبناء عليه يجب توافر تعاون وتنسيق بين القطاعات المختلفة لضمان تغطية كافة الجوانب.

فيما يتعلق بالصعيد الوطني وبناء على الخبرة المكتسبة من الأهداف الإنمائية للألفية، فإن المجتمع الدولي وصل إلى أن وجود مراجعة وتقرير سنوي حول نتائج الرصد بالغ الأهمية لمعالجة مواطن الضعف والقصور، ولإتخاذ إجراءات تصحيحية. سوف يتم جمع تقارير من الحكومات والمؤسسات غير الحكومية لعرضها على المجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة في اجتماعهم السنوي في حزيران \ تموز.

سوف تساعد نتائج المراجعة الدول على وضع موازناتهم والخطط ذات الأولوية للسنة المقبلة.

على الصعيد الإقليمي، ستلعب اجتماعات الرصد الإقليمية دورا مهما في تعزيز المشاركة المعرفية، والتعلم المتبادل واستعراض الأقران عبر وما بين الدول في نفس الإقليم. سوف تنمي وتشجع المصالح المشتركة للأولويات الإقليمية – وإمكانية إيجاد برامج مشتركة لمعالجة هذه القضايا. يمكنها أيضا توفير مشاركة في تحمل المسؤولية فيما يتعلق بالنزاعات الإقليمية وتأثيرها على البنية الإجتماعية التحتية.

كما سبق وذكرت أعلاه، نتج عن الـ 17 هدف من الأهداف الإنمائية المستدامة 169 هدف فرعي لإتخاذ الإجراءات والتطبيق. ولكن هذه الأهداف وأهدافها الفرعية مترابطة. فهي لا تعتمد على التعاون بين قطاعات المجتمع المختلفة فحسب، وإنما سوف يوفر تحقيقها مؤشرات نجاح يمكن أن تساهم في أهداف أخرى.

اسمحوا لي أن أعرض مثالا عليكم:

الهدف رقم 1 إنهاء الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

الهدف الفرعي 1.2 هو تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل.

يرتبط هذا الهدف الفرعي تلقائيا بالإجراءات المتخذة للمساواة بين الجنسين، صحة المرأة، تغذية الطفل، التعليم الأساسي...إلخ.

هذه هي ماهية علاقات العمل التعاونية التي يجب أن نشكلها بغض النظر إذا كنا نعمل على صعيد الحكومات الوطنية، أو المنظمات الحكومية الدولية، أو المنظمات غير الحكومية الوطنية أو الأقليمية.

هناك ما يزيد على 100 من الأهدافالفرعيةالمتشابكة والمترابطة، ولكنني لن استعرضها جميعها الآن. يحتاج الأمر إلى دراسة متأنية لكافة الأهداف والأهداف الفرعية المرتبط بها لمعرفة كيف يمكن ربطها معا في مشاريع وبرامج متعددة القطاعات.

أحد الجوانب التي أعتقد يجب التطرق إليها عند الحديث عن الخدمات الصحية المستدامة، هي الخدمات الطبية والعلاجية التي تقدم للمرضى المصابين بأمراض مزمنة، فعلى الرغم من أن العديد من المؤسسات

تقدم الخدمات الطبية للحالات الطارئة، وخاصة فيما يتعلق باللاجئين، إلا أن هناك نقص في تقديم العلاج الخاص بالأمراض المزمنة.

الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية المستدامة يذكر الأمراض المزمنة ولكن لم يحدد هدف فرعي مخصص لكيفية تغطية هذه القضية.

ينطبق ما ذكرته حول الأمراض المزمنة على خدمات الصحة النفسية كذلك، فعلينا أن نضمن أولا توعية الفئات المستهدفة بأهمية الحصول على المساعدة من قبل الخبراء ومقدمي الخدمة النفسية، وثانيا العمل على استمرارية تقديم هذه الخدمات للأشخاص الذين يحتاجون إليها على مدى طويل، وخاصة الأطفال وغيرهم الخارجين من الحروب والصراعات المسلحة الذين تعرضوا لصدمات نفسية سوف تؤدي في حال عدم معالجتها إلى التأثير على كافة جوانب حياتهم لاحقا؛ من تعليم أو عمل أو مشاركتهم في بناء مجتمعاتهم.

بعد قولي هذا، أود الإشارة إلى نقطتين مهمتين إضافيتين:

النقطة الأولى هي إقامة شراكات مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وخاصة في إقليمنا، كونها تملك التسهيلات والقدرة للعمل على الأرض، ولأن لديها غالبا دراية ومعرفة أكثر من الحكومات والدوائر الحكومية حول الأشخاص الذين تخدمهم.

من بالغ الأهمية كذلك إشراك فئة الشباب في مجتمعاتنا – فلديهم الطاقة، والوقت، والقدرة على الإبتكار لمعالجة العديد من هذه القضايا. دعونا لا ننس أن إقليمنا يحظى بقطاع من الشباب الخلاق والمجتهد ولديه القدرة للمساهمة وخدمة مجتمعاتها إذا ما أعطو الفرصة. تشير إحصاءات منظمات الأمم المتحدة، والإتحاد الأوروبي ومصادر غير رسمية أخرى إلى أن 60% من مواطني هذه المنطقة هم دون سن الـ 25.

إنهم على إتصال ودراية بتكنولوجيا الإتصال والتواصل الإجتماعي، وهم أكثر وعيا وإدراكا بالعالم حولهم مما كنا نحن في عمرهم، وهم بالتأكيد أكثر قدرة على أن يكونوا عوامل تغيير اجتماعي ومدني في مجتمعاتنا. يحمل شباب اليوم مستقبلنا بين أيديهم. سوف ينضج شباب اليوم في الـ 15 سنة القادمة التي تغطيها الأهداف الإنمائية المستدامة. هم الذين سوف يشهد أثر نجاح أو فشل الأهداف الإنمائية المستدامة. ولذلك، يجب أن يشمل ويتعامل تطبيق الأهداف الإنمائية المستدامة احتياجات الشباب. يجب علينا أن نشركهم، ونقوم بتوجيه معرفتهم بالتكنولوجيا الحديثة وقدراتهم الإجتماعية في إتجاه إيجابي، وأن نساعدهم لتنمية وبناء مستقبل مستدام من أجل مساعدتنا على تنمية وبناء مجتمعات مستدامة.

تتعلق نقطتي الثانية بما ذكرته سابقا في تقديمي وأرجو منكم تحملي بينما أقوم بربطها مع موضوع الشباب.

في حين لم تكن هناك إشارة للاجئين والمهاجرين في الأهداف الإنمائية للألفية، فإن الإهداف الإنمائية المستدامة تشير إليهم في أهداف فرعية محددة. ولكنها مقصرة بشكل كبير في التعامل مع النتائج الكارثية للحروب الأهلية والنزاعات المسلحة التي ما زالت قائمة في إقليمنا منذ سنوات.

يشير الهدف 16 من الأهداف الإنمائية المستدامة إلى:

"تشجيع وجود المجتمعات السلمية الشاملة للجميع تحقيقا للتنمية المستدامة، وتوفير إمكانية اللجوء إلى القضاء أمام الجميع، والقيام على جميع المستويات ببناء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة"

إن الأهداف الفرعية والمؤشرات المتعلقة بهذا الهدف تضم الجميع وشاملةلإستراتيجيات التنمية والإصلاح للمؤسسات الحكومية وتنطبق على جميع الدول.

إن الدول التي تلتزم بتطبيق الأهداف الإنمائية المستدامة وخاصة في محيطنا، والتي هي في أشد الحاجة إليها، أثقلت في السنوات الأخيرة بالحروب و\أو تدفق للاجئين والمهاجرين مما أرهق الإقتصاد الوطني، وهدد التعايش السلمي. على سبيل المثال، إن توفير الخدمات الأساسية في لبنان والأردن للمواطنين أمر صعب بما فيه الكفاية. يصل عدد اللاجئين في كل دولة اليوم إلى 1.5 و1.4 مليون لاجئ مسجل أو غير مسجل لدى الأمم المتحدة. ونتج عن ذلك الآن وجود مجتمعين منفصلين يتنافسان على مصادر محدودة، وفرص عمل أقل، والمساكن الملائمة ضمن إمكانياتهم المحدودة، والخدمات الصحية المدعومة من الحكومة - وقد زادت كل من هذه العوامل العبء على الحكومات.

على الرغم من ذلك، فإنه لم تأخذ الأهداف الإنمائية المستدامة هذا العبء المضاف على الدول المستضيفة وما تتطلبه الحياة اليومية للاجئين.

يجب إستهداف هذه القضايا على الصعيد الإقليمي. يجب علينا كحكومات محلية، ومواطنين ومؤسسات معنية بالتنمية، وكمؤسسات مجتمع مدني ومنظمات حكومية، أن نحدد ونضع الأهداف والأهداف الفرعية الخاصة بنا ونوفرالمصادر للتعامل مع العبء الإضافي الذي تتعرض له عمليتنا الإنمائية.

يعود بنا هذا، أصحاب المعالي، السيدات والسادة، إلى النقطة التي أشرت إليها حول إعطاء دور وإشراك الشباب والمنظمات غير الحكومية على مدى الـ 15 سنة القادمة التي سوف تطبق فيها الأهداف الإنمائية المستدامة، وفي المهمة الأكثر إلحاحا وهي إبتكار وتطوير حلول لأزمتنا الإقليمية والتي تقف عائقا أمام تحقيقنا لأهدافنا المنشودة.

ندرك بأن الحروب والنزاعات المسلحة زادت من مستويات الفقر؛ وحرمت الأطفال والراشدين من فرص التعليم والعمل؛ وتسببت بحالات طوارئ طبية؛ وأزمة سكن؛ وشكلت عبئا على مصادر المياه والكهرباء؛ وأدت إلى تدهور مستويات التغذية... واللائحة تطول.

يتم صرف التمويل معالجة جوانب القصور هذه وعلى تعويض الدول. بغض النظر كان ذلك عن طريق الأمم المتحدة، أو جامعة الدول العربية، أو مجلس التعاون الخليجي، أو عن طريق دول الخليج بشكل فردي، فقد تم صرف الأموال من أجل التخفيف من محنة اللاجئين. ولكنني على يقين بأننا أربكنا بسبب حجم الكارثة الهائل، ولم نكن دائما ننفق الأموال بحكمة.

أود هنا أن أطلعكم على ثلاث مبادرات في هذا السياق. وأعتقد بأننا كأعضاء في دول مجلس التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية ومنظمات الأمم المتحدة المتواجدة هنا، نستطيع أن جمع وتوفير الخبرات والمصادر لتطبقيها.

الهدف العام هو إشراك شباب ريادي ومبتكر في خلق الحلول عن طريق الأعمال والصناعة.

أرجو أن تسمحوا لي أن أشارككم بعض المعلومات من مؤتمر حضرته مؤخرا وكان من تنظيم مركز كارنيغي. حضر الإجتماعات عدد من الخبراء، والأكاديميين، ومسؤولين من منظمات الأمم المتحدة

وشخصيات سياسية. ولكنهم ليسوا من جذب إنتباهي، وإنما مجموعة من الشباب ذوي عقلية ريادية مدنية ولديهم أفكار جديدة ومبتكرة موجهة نحو خلق فرصة تجارية مربحة وتقديم خدمة للمجتمع على حد سواء.

- قدمت شابة نموذج تصميم لملجئ (أو خيمة) مرنة، وخفيفة وقابلة للنقل بسهولة. وهي مصنوعة من نسيج مقاوم للمياه والعوامل الجوية. مجهزة بسبل جمع وتنقية مياه الأمطار للإستخدام البشري، وتستخدم الطاقة الشمسية في توليد الكهرباء والتدفئة. وهي واسعة بحيث تمنح ملجئ لعائلة لاجئة، وفعالة من حيث التكلفة بسبب صفاتها المميزة من حيث المتانة وإمكانية التنقل.

  كم من الأهداف الإنمائية الأساسية تغطي مبادرة مثل هذه الفكرة؟

- شرح ريادي شاب آخر إستخدام الطباعة ثلاثية الأبعاد، والتي تم استخدامها فعليا في صناعة يد اصطناعية لطفل لاجئ بكلفة 75 دولار أمريكي. تهدف هذه المبادرة إلى تمكين اللاجئين من الوصول إلى تقنيات حديثة سيكون لها أثر كبير على حياتهم.

- عرضتمبادرة أخرى في المؤتمر يمكنها أن تكون أكثر من كافية لتغطية الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالتعليم. وهي مهمة بشكل خاص كونها تستهدف التعليم العالي للاجئين. إننا نعلم بأن الأطفال يتم استيعابهم بشكل أو بآخر في التعليم الأساسي في الدول المستضيفة. ولكن، لا يتمكن الطلاب الأكبر عمرا من الوصول إلى التعليم العالي. يمكننا تبني هذه المبادرة - والتي يتم تطبيقها حاليا في المانيا – في إقليمنا.

  تمكن هذه المبادرة اللاجئين من الحصول على تعليم جامعي على الإنترنت أثناء الفترة التي لا يملكون فيها الوثائق الرسمية اللازمة للتسجيل في الجامعات الإعتيادية.

  بما أن الجامعة الإفتراضية لا تمنح شهادة جامعية فقد أنشأت شراكات مع العديد من الجامعات بحيثتوفر المواد المعتمدة من الجامعات الشريكة، فبذلك يستطيع اللاجئ دراسة هذه المواد، ولدى تسجيله في إحدى الجامعات الشريكة لاحقا، فإنها ستعترف وتصادق على كل المواد أو الدورات التي درسها الطالب سابقا، وبذلك يستطيع إكمال دراسته بشكل تقليدي في هذه الجامعة.

وهذا يمنح اللاجئ الفرصة للتعليم في تلك الفترة التي لا يملك فيها أوراق رسمية تسمح لهم بالتسجيل بالجامعات في العديد من البلدان – مثل المانيا – وهذه المدة قد تصل إلى سنتين أو أكثر.

إن هذه الأفكار التي تقدم ببعضها شبابنا هي أفكار مبدعة ومبتكرة بالإضافة إلى كونها مدرة للدخل. إضافة إلى ذلك، يمكن لهذه المشاريع أن تخلق فرص عمل لشباب آخرين في المنطقة. وبالتالي، فإنها تحقق الأهداف المستدامة رقم 3 و4 و8، أي الصحة والرفاهية؛ والتعليم النوعي؛ والعمل اللائق والنمو الإقتصادي.

يتوجب علينا البحث عن والسعي خلف هؤلاء الشباب أصحاب المشاريع المبتكرة والمفيدة اجتماعيا، بالإضافة إلى هؤلاء الذين لديهم خطط وعروض مشاريع عملية وملائمة ولكنهم بحاجة للمساعدة في تطويرها.

يتوجب علينا كذلك التواصل مع مئات المنظمات غير الحكومية المنتشرة في منطقتنا والتي تعمل في مجالات التنمية، ليس مع اللاجئين فحسب، بل مع المجتمعات المحلية أيضا، وأن نضمن أن مبادراتهم مستدامة ولديها القدرة على تحقيق الأهداف والأهداف الفرعية التي وضعناها.

لقد تحدثنا عن مشاركة منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية العاملة على الأرض، ودعونا للتواصل معها عند تطبيق الأهداف الإنمائية المستدامة، والآن فإني أدعو هذه المنظمات بدورها أن تقوم بالبحث والسعي لتدريب أشخاص من المجتمع المحلي المعني من أجل أن يكونوا صلة وصل بينهم وبين الأشخاص المستهدفين. بهذا فإننا نخلق جيل أو فئة في تلك المجتمعات التي سوف تتمكن من قيادة عملية بناء مجتمعها مما يطبق مبدأ الإستدامة بدلا من أن يكونوا مستقبلي خدمات فحسب.

وقد يساهم ذلك أيضا في خلق جو من الثقة بين الفئات المستهدفة وتلك المنظمات، فمن الأسهل على أشخاص عاشوا في تلك المجتمات أن يعرفوا متطلباتها، وطريقة الوصول والتعامل معها، وكذلك سوف يشكلون مثالا لآخرين لأخذ المبادرة والمساهمة في بناء مجتمعهم.

ليس بالضرورة أن يكون الشباب مبدع أو ريادي أو لديه فكرة جديدة كي يساهم في إنجاح التنمية المستدامة، فهناك الكثير من الشباب الراغبين في المساعدة والمشاركة، والذين يحتاجون إلى توجيه بسيط أو تدريب أو تشجيع.

لذا فأنا أدعو الى إستخدام طاقاتنا الشبابية، وتحفيذها على العمل الخلاق الانساني والإنمائي بما في ذلك إشراك أصحاب الأعمال والمشاريع الإبداعية والمبتكرة من شابات وشباب والتعاون معهم لخلق فرص عمل على كافة المستويات.

لقد سمحت لي زياراتي لبعض مخيمات اللاجئين في شمال لبنان التعرف على شابات رياديات ومبتكرات يعملن في مجالات تصميم الأزياء والأشغال اليدوية ويقمن ليس بتدريب النساء اللاجئات فحسب على هذه الاعمال، بل نساء لبنانيات أيضا من المجتمعات الفقيرةالتي يتركز فيها اللاجئون. وفر هذا المشروع فرص عمل ودخل لتلك النساء، وبنفس الوقت ساهم في تجارة تستهدف الربح.

ولكن لا تنتهي القصة عند هذا الحد؛

ففي واحدة من أنجح الأمثلة حول بناء الشراكات، قامت إحدى المنظمات الإجتماعية المعنية برفع الوعي حول صحة المرأة الإنجابية والصحة الإجتماعية بضم العاملات الإجتماعيات في تلك المنظمة إلى "حلقات الخياطة". فكما نعلم جميعا أنه حين تجتمع النساء معا، فإنهن يملن إلى التحدث عن القضايا، والمشاكل والصعوبات الخاصة بهن. كانت مهمة العاملات الإجتماعيات هي توجيه هذه المحادثات العامة والعفوية، وتقديم افكار وحلول بأساليب لا تشكل تهديدا أو تطفلا على حياة تلك النساء.

ونتج أمر إيجابي آخر عن ذلك المشروع:

ساهم الجمع بين اللاجئات والنساء من المجتمعات المحلية، في تخفيف التوتر والإمتعاض، وبناء علاقات أكثر ودا بين اللاجئات ونساء المجتمعات المحلية وكذلك الكشف عن القواسم المشتركة بين المجتمعين.

تظهر مثل هذه الأمثلة أن خلق تعايش سلمي بين المجتمعات لا يقع فقط على عاتق الحكومات والسياسيين، ولكن يمكن تحقيقه عن طريق التعاون بين قطاع الأعمال الذي يملك روح المسؤولية المدنية مع قطاع المنظمات غير الربحية. ففي نهاية المطاف، لا يمكن لقطاع الأعمال والتجارة الإزدهار في بيئة مشحونة بالتوتر، وإنعدام الأمن والفقر.

مقترحات وتوصيات:

1. تحديد الأولويات الوطنية
2. تحديد الأولويات الإقليمية
3. تنظيم إجتماع عمل لنتمكن من مقارنة الإجراءات التي سوف يتم اتخاذها على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ وإنشاء سبل التعاون حسب الإقتضاء
4. إنشاء جداول زمنية لتحقيق الأهداف الفرعية ذات الأولوية بشكل سنوي
5. إنشاء خطوط أساسية وطنية وإقليمية لتحقيق الأهداف الفرعية لكل واحد من الأهداف
6. تشكيل لجنة من الخبراء لإستقطاب واستلام عروض المشاريع المبدعة والمبتكرة
7. ضمان إشراك المنظمات غير الحكومية العاملة على الأرض في العملية وتلقيهم للدعم اللازم لإستمرارية جهودهم
8. تشكيل لجنة متعددة التخصصات لتوثيق كافة الجهود وقياسها لمقارنتها مع الأهداف والأهداف الفرعية المطلوبة؛ وتوفير بيانات دقيقة على المستويين الوطني والإقليمي لتقديمها لإجتماع المجلس الإقتصادي والإجتماعي السنوي
9. ترويج وتشجيع مفهوم المسؤولية الإجتماعية للشركات وتشكيل شراكات مع قطاع الأعمال ليست مبنية على مفهوم التبرعات والمساعدات الخيرية، بل على تبنى مشاريع قابلة للنمو والبقاء، وتوفر فرص العمل وإدرار الدخل، ولديها تاثير ملموس على المجتمع.

تقع مسؤولية هذه التوصيات في المقام الأول على الحكومات الوطنية، مع إشراك والتعاون مع المنظمات المدنية وغير الحكومية قطاع الأعمال. ولكن، هناك العديد من المجالات التي نستطيع التعاون فيها كإقليم من أجل منفعة الكل.

ولهذا، فإنني أتقدم بتوصية إضافية:

- دعونا نستكشف ونطلع على القواسم المشتركة بيننا ولنسعى خلف شراكة تمكننا من مساعدة الفئات المستضعفة والمعرضة للخطر من مواطنينا.